الأمم المتحدة S/2010/453

مجلس الأمن

Distr.: General
2 September 2010
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن طلب نيبال مساعدة الأمم المتحدة لدعم عملية السلام فيها

أولا – مقدمة

١ – هذا التقرير مقدّم عملا بقرار مجلس الأمن ١٩٢١ (٢٠١٠) الذي قام المجلس بموجبه، عقب طلب حكومة نيبال وبناء على توصية الأمين العام، بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في نيبال حتى ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠. وقد أنشئت البعثة في عام ٢٠٠٧ كبعثة سياسية خاصة تشمل ولايتها رصد إدارة الأسلحة والأفراد المسلحين التابعين للجيش النيبالي وللحزب الشيوعي النيبالي (الماوي) الذي أصبح يعرف الآن باسم الحزب الشيوعي النيبالي الموحد (الماوي). ويستعرض هذا التقرير التقدم المحرَز في عملية السلام وتنفيذ ولاية البعثة منذ آخر تقرير قدمتُه إلى مجلس الأمن في ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠١٠ (S/2010/214).

ثانيا – التقدم المحرز في عملية السلام

٢ – خلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم يُحرَز أي تقدم ملموس نحو إنجاز المهام الرئيسية المتبقية في عملية السلام، ولا سيما تلك المتعلقة بتسوية مستقبل الجيشين وإكمال صياغة الدستور. وكانت الأطراف منشغلة في خلافاتها السياسية الحادة إزاء تمديد فترة ولاية الجمعية التأسيسية وانتخاب رئيس وزراء جديد، وأصبحت كلتا المسألتين مرتبطتين بمسألة إدماج أفراد الجيش الماوي وتأهيلهم. وتم تفادي وقوع أزمة دستورية بسبب انتهاء ولاية الجمعية التأسيسية، بفضل إبرام اتفاق يتألف من ثلاث نقاط بين الحزب الشيوعي النيبالي الموحد – الماوي والحزب الشيوعي اللينيني الماركسي النيبالي الموحد (الحزب الماركسي اللينيني الموحد) وحزب المؤتمر النيبالي. وتعهدت الأطراف الثلاثة بموجب هذا الاتفاق ببذل الجهود، في ظل توافق للآراء، لإنجاز المهام المتبقية من عملية السلام؛ أي تمديد فترة ولاية الجمعية التأسيسية لمدة سنة واحدة وتمهيد الطريق لتشكيل حكومة توافقية بعد استقالة رئيس الوزراء.

الرجاء إعادة الاستعمال

٣ - وقدم رئيس الوزراء، مادهاف كومار، نيبال استقالته في ٣٠ حزيران/يونيه في خطاب بثته شاشات التلفزيون. ونظرا إلى أن الموعد النهائي الذي حدده الرئيس لإجراء مفاوضات بين الأحزاب لتشكيل حكومة توافقية قد فات دون التوصل إلى اتفاق، اجتمع البرلمان لانتخاب رئيس وزراء بالأغلبية المطلقة من الأصوات. وبدأ التصويت في ٢١ تموز/يوليه، ولكن بعد خمس جولات لم يحصل على أغلبية الأصوات أي من المرشحَين المتبقيين، وهما رام شاندرا باودل، مرشح حزب المؤتمر النيبالي، وبوشبا كمال داهال المعروف ببراتشندا، مرشّح الحزب الشيوعي النيبالي الموحد - الماوي. إذ كان كل منهما بحاجة إلى تأييد الأحزاب الأخرى له، إلا أن الأحزاب التي لديها كتل نيابية ذات أصوات عديدة ظلت محايدة. واستقر رأي الحزب الماركسي اللينيني الموحد على أنه لن يؤيد إلا المرشح الذي يستطيع الحصول على تأييد أغلبية الثلثين. ووحدت الأحزاب الماديشية صفوفها مجددا في ١٦ تموز/يوليه لإحياء الجبهة الماديشية الديمقراطية المتحدة وأصبحت من جديد رابع أكبر قوة سياسية في الجمعية التأسيسية. وطلبت الجبهة الماديشية الديمقراطية المتحدة من الأطراف المتنافسة توضيح مواقفها إزاء عدة قضايا ماديشية ولكنها التزمت الحياد عند التصويت.

٤ - وقضت المحكمة العليا في أواخر تموز/يوليه بأن تحديد ما إذا كان التجنيد من قبل الجيش النيبالي يشكّل انتهاكا لاتفاقات السلام ليس من اختصاصها وبأنه يقع ضمن اختصاص اللجنة المشتركة لتنسيق الرصد. وفسّر الجيش النيبالي هذا الحكم أنه يجيز له البدء في التجنيد من جديد بحجة أنه يبطل الأمر التحفظي بالتوقف عن التجنيد الصادر عن المحكمة نفسها. وأعلن الجيش النيبالي عن الحاجة إلى ٣ ٤٦٤ فردا وعقب ذلك صدر بيان عن الجيش الماوي، أعلن فيه أنه هو أيضا سيبدأ في التجنيد. وكتبت البعثة إلى كل من الحكومة والحزب الشيوعي النيبالي الموحد - الماوي، وأعادت علنا تأكيد موقفها الثابت بأن أي تجنيد من قبل أي من الجيشين يشكل انتهاكا للاتفاق بشأن رصد إدارة الأسلحة والجيشين.

٥ - وأفاد المتحدث باسم الجيش النيبالي بأن اللجنة المشتركة لتنسيق الرصد، وهي المنبر المخصص لمعالجة المسائل المتصلة بالاتفاق بشأن رصد إدارة الأسلحة والجيشين، ''فقدت جدواها'' بعد تشكيل المجلس التشريعي، وأنه لا ينبغي أن يظل الجيش تحت مراقبة البعثة. ونُقل عن رئيس هيئة أركان الجيش قوله إنه لا ينبغي تمديد ولاية البعثة.

٦ - وواصلت البعثة مشاوراتها مع ممثلي الأحزاب السياسية الرئيسية بشأن الترتيبات الممكن اتخاذها لانسحابها ونقل مسؤولياتها المتبقية في مجال الرصد. إلا أن هؤلاء الممثلين تمسكوا بموقفهم بأن هذا الأمر سابق لأوانه في ظل المناخ السياسي الحالي. وشملت الجهود التي تواصل البعثة بذلها في هذا الصدد، وفقا لقرارات مجلس الأمن، إعداد ''ورقة غير رسمية''

بهدف التشجيع على نقاش التفاصيل الفنية المتعلقة بعملية الإدماج وإعادة التأهيل وذلك بالتركيز على المستقبل، رهنا بالقرارات السياسية الهامة التي تتخذها الأطراف بشأن أعداد الجنود الذين سيجري إدماجهم وطرائق إدماجهم. و ''الورقة غير الرسمية''، التي أتيحت، في حزيران/يونيه، لعدد محدود من ممثلي الأحزاب المشاركين في النقاشات، وضعت جدولا زمنيا للأنشطة الفنية وأوضحت أنه يلزم ٣٩ أسبوعا، حسب التقديرات، لتنظيم تسريح أفراد الجيش الماوي بشكل منظّم، بما في ذلك الوقت اللازم لتجهيز المؤسسات الحكومية التي ستتولى تنفيذ ذلك؛ ولإحاطة الأفراد داخل المعسكرات بالمعلومات اللازمة وتسجيلهم وإعداد ملفات عنهم، وإعادة تجميعهم فعليا؛ وللتخطيط بمزيد من التفصيل لإدماجهم وإعادة تأهيلهم وتنظيم المسائل اللوجستية وجوانب هذه العملية الهامة المتعلقة بالتوظيف والتنسيق والتمويل. وتسربت هذه ''الورقة غير الرسمية'' إلى وسائط الإعلام وأُسيء تأويلها، لذلك تعرضت البعثة إلى انتقادات من عدة جهات بتهمة تجاوزها ولايتها.

ألف – صياغة الدستور

٧ – قامت الجمعية التأسيسية منذ صدور تقريري الأخير، وبعد تمديد فترة ولايتها في ٢٨ أيار/مايو، بتعديل الجدول الزمني لأعمالها للمرة الحادية عشرة، وحددت يوم ١٣ نيسان/أبريل ٢٠١١ موعدا لصدور الدستور الجديد. ووفقا لهذا الجدول الزمني، ستُعد اللجنة الدستورية المشروع الأول للدستور في حدود منتصف تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠. أما المواعيد الزمنية للإجراءات المتبقية من العملية، فستحددها اللجنة الاستشارية لشؤون أعمال الجمعية التأسيسية.

٨ – ولا يزال قرار إنشاء لجنة إعادة هيكلة الدولة معلقا بسبب استمرار أزمة عدم تشكيل الحكومة، رغم اتفاق الأحزاب الرئيسية الثلاثة على الشروع في العمل على هذه المسألة بحلول ٣١ تموز/يوليه وعلى تقديم تقرير إلى اللجنة الدستورية في غضون شهرين من هذا التاريخ، عن أسماء الوحدات الاتحادية المقترحة وعددها وحدودها. وتعارض الجبهة الماديشية الديمقراطية المتحدة والاتحاد النيبالي لقوميات الشعوب الأصلية إنشاء اللجنة بحجة أن القرارات المتعلقة بتشكيل وحدات اتحادية تقع ضمن اختصاص لجنة إعادة هيكلة الدولة وتوزيع سلطات الدولة التي سبق أن اقترحت إنشاء ١٤ وحدة اتحادية على أساس الهوية العرقية. وتعارض الأحزاب السياسية الصغيرة السبعة عشر الممثلة في الجمعية التأسيسية أيضا إنشاء اللجنة بسبب عدم استشارتها بشأن تشكيلها.

باء – إدماج أفراد الجيش الماوي وإعادة تأهيلهم

٩ – لم تحقق اللجنة الخاصة للإشراف على أفراد الجيش الماوي وإدماجهم وإعادة تأهيلهم النصاب القانوني في اجتماعاتها المنعقدة خلال الفترة المشمولة بالتقرير بسبب عدم حضور بعض الأعضاء، وخاصة من الحزب الشيوعي النيبالي الموحد – الماوي الذي لم يشارك في اجتماعاتها لعدة أشهر. ولم يتم التوصل إلى اتفاق بشأن المقترحات السابقة، بما في ذلك خطة العمل على امتداد ١١٢ يوما التي عرضها رئيس الوزراء في كانون الثاني/يناير والمقترح المتعلق بإنشاء آلية إشراف على الجيش الماوي ومدونة قواعد سلوك خاصة به، وكانت اللجنة التقنية أول من عرض هذا المقترح في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩. ودارت مناقشات ثنائية بين الأحزاب السياسية حول إدماج أفراد الجيش الماوي وإعادة تأهيلهم عرض أثناءها كل من الأحزاب الرئيسية الثلاثة مقترحا مستقلا. وهناك تقارب كبير في المواقف بشأن وضع أفراد الجيش الماوي تحت إشراف اللجنة الخاصة كخطوة أولى، وبشأن توزيعهم على مجموعات حسب خياراتهم للمستقبل المتمثلة في مواصلة الانخراط في العمل السياسي والإدماج في قوات الأمن و ''إعادة التأهيل'' (بما في ذلك عن طريق التدريب المهني والتعليم والعمل). ولا تزال ثمة خلافات جدية بشأن قضايا بالغة الأهمية مثل عدد أفراد الجيش الماوي الذين يتعين إدماجهم في الجيش النيبالي وقوات الأمن الأخرى، والمعايير التي ينبغي لهم استيفاؤها، سواء تم إدماجهم بشكل فردي أو جماعي، ومراحل عملية تنفيذ إدماجهم وجدولها الزمني.

١٠ – وأجرت اللجنة التقنية، التي تم تمديد فترة ولايتها حتى منتصف أيلول/سبتمبر، مشاورات مع المجتمع الدولي بشأن التحضيرات التقنية للدعم الذي يُحتمَل أن تحصل عليه لتسريح ٦٠٢ ١٩ من أفراد الجيش الماوي وإعادة تأهيلهم وإدماجهم. وقدمت البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالتعاون مع الجهات المانحة، عرضا مشتركا للجنة التقنية يبين الدروس المستخلصة من تسريح الجيش الماوي للقاصرين والمجندين حديثا في وقت سابق من عام ٢٠١٠، ومن عمليات التسريح وإعادة التأهيل في البلدان الأخرى. وتواصل البعثة عقد اجتماعات منتظمة مع اللجنة التقنية وعقد اجتماعات تنسيق يقوم المانحون والمنظمات الدولية أثناءها بتبادل المعلومات المتعلقة بالإدماج وإعادة التأهيل. وفي هذه المنتديات وغيرها، دأبت البعثة على التشجيع على إيلاء المزيد من الاهتمام للتخطيط التقني لهذه العملية.

جيم – التحديات الأخرى التي تواجهها عملية السلام

١١ – لم يبلَّغ عن وقوع أي حوادث خلال مسيرة ١ أيار/مايو التي دعا إلى تنظيمها الحزب الشيوعي النيبالي الموحد – الماوي لإطاحة الحكومة، ولكن الوضع كان شديد التوتر وحدثت اشتباكات متفرقة في عدة مقاطعات خلال أيام الإضراب الستة التي أعقبت المظاهرة. وحسب تقديرات مكتب مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في نيبال، أُصيب أكثر من ٢٠٠ شخص بسبب الأعمال التي قام بها الحزب الشيوعي النيبالي الموحد – الماوي أو الشرطة أو بسبب الاشتباكات بين الطرفين. ووفقا لمفوضية حقوق الإنسان، نُشر أفراد شرطة نيبال وقوات الشرطة المسلحة بأعداد تتناسب مع أعداد المتظاهرين وأدوا عملهم بطريقة مهنية لتفادي تصاعد أعمال العنف. ونُظم عدد من الاحتجاجات المضادة في جميع أنحاء البلاد للمطالبة بوقف الإضرابات، بما في ذلك ”مسيرة في سبيل السلام“ حاشدة نظمها اتحاد غرف التجارة والصناعة في نيبال وجماعات من المجتمع المدني في كاتماندو قبل يوم واحد من وقف الإضراب.

١٢ – ولا يزال الأمن منعدما والتقارير التي تفيد بشيوع الفوضى متواصلة، وخاصة في منطقة تاراي والتلال الشرقية، وهي تشمل اشتباكات عنيفة بين المنظمات التابعة للأحزاب السياسية وخاصة بين أجنحتها الشبابية. وقد سجّلت مفوضية حقوق الإنسان ٢٤ اشتباكا من هذا النوع منذ مطلع شهر أيار/مايو. وتم الإبلاغ عن حدوث إصابات عديدة وحالتي وفاة، من بينها طعن أحد زعماء الحزب الماركسي – اللينيني الموحد في ٨ تموز/يوليه في مقاطعة أوكالدونغا في شرق نيبال، الذي بلّغ عنه كوادر من الحزب الشيوعي النيبالي الموحد – الماوي. وكان التنافس الشرس للسيطرة على أجهزة السلطة والموارد المحلية، والصراع على المكاسب السياسية، والاختلافات الإيديولوجية، وتنامي الخلافات الشخصية، هي الدافع الأساسي وراء هذه الاشتباكات. وعلاوة على ذلك، تلقت مفوضية حقوق الإنسان خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تقارير عن ثلاث حالات تتضمن إدعاءات بشأن عمليات إعدام خارج الإطار القضائي قامت بها قوات الأمن، مما رفع العدد الإجمالي لهذا النوع من العمليات المبلَّغ عنها منذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ إلى ٢٤ عملية.

١٣ – وازدادت عمليات الابتزاز التي قامت بها جماعات مسلحة ومنظمات عرقية، واستهدفت في معظم الأحيان المسؤولين الحكوميين المحليين والمُدرسين ورجال الأعمال بشكل خاص في المناطق الجبلية الشرقية. ورغم زيادة دوريات الشرطة، لا تزال هذه الجماعات والمنظمات، على الرغم من قلة تنظيمها، قادرة على ممارسة الابتزاز على نطاق واسع مستفيدة من الموقع النائي والتضاريس الجبلية للمناطق التي تنشط فيها. وقدم أمناء لجان

التنمية القروية، وهي أعلى سلطة حكومية إدارية على هذا المستوى، استقالتهم بشكل جماعي بين ١٨ حزيران/يونيه و ٢٨ تموز/يوليه، بسبب التهديدات التي تعرضوا لها، فتوقف تقديم الخدمات الحكومية لسكان الأرياف في ١٤ مقاطعة في مختلف أنحاء البلاد. وردا على ذلك، قررت الحكومة في ٣٠ تموز/يوليه نشر أفراد الأمن وتكثيف الدوريات المشتركة بين شرطة نيبال وقوات الشرطة المسلحة حول مكاتب أمناء لجان التنمية القروية ومساكنهم.

ثالثا – أنشطة بعثة الأمم المتحدة في نيبال

ألف – رصد الأسلحة

١٤ – واصل مكتب رصد الأسلحة رصد مدى امتثال الجيش النيبالي والجيش الماوي للاتفاق المتعلق برصد إدارة الأسلحة والجيشين، ولا يزال مراقبو الأسلحة يراقبون على مدار الساعة مواقع تخزين أسلحة الجيش النيبالي ومواقع تخزين الأسلحة في المعسكرات الرئيسية السبعة التابعة للجيش الماوي. وقام مراقبو الأسلحة أيضا بزيارة المعسكرات الفرعية بانتظام ونفذوا عمليات أخرى عن طريق الأفرقة الجوالة. وبطلب من وزارة السلام والتعمير، حضر مراقبو الأسلحة إجراءات دفع المرتبات لأفراد الجيش الماوي عن الفترة الممتدة من منتصف أيار/مايو إلى منتصف تموز/يوليه.

١٥ – وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، اجتمعت اللجنة المشتركة لتنسيق الرصد خمس مرات ونظرت في ستة تهم بانتهاك الاتفاق الآنف الذكر، كان أحدها موثقا ببراهين، وأُسقطت اثنتان ولا تزال ثلاثة منها قيد التحقيق.

باء – حماية الأطفال

١٦ – واصلت وحدة حماية الطفل تقديم الخدمات الاستشارية لمفوضية حقوق الإنسان واليونيسيف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتنفيذ برامج إعادة تأهيل أفراد الجيش الماوي السابقين الذين رُفضت طلباتهم لكونهم قاصرين، وكذلك لآلية الأمم المتحدة لمراقبة الامتثال لخطة العمل المتعلقة بالتسريح.

جيم – الشؤون السياسية

١٧ – واصل مكتب الشؤون السياسية رصد تداعيات الحالة السياسية العامة على عملية السلام وتحليلها وإعداد تقارير عنها، كما واصل تقديم المساعدة لقيادة البعثة في دعم عملية السلام. وما فتئ موظفو الشؤون السياسية يتواصلون مع طائفة واسعة من المسؤولين الحكوميين وممثلي الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني والفاعلين الدوليين. وجرى

رصد أنشطة الجماعات المعارضة لعملية السلام، والتحقق من مدى قدرتها على إعاقة تقدمها، ومن العلاقات بين الأحزاب السياسية ودور الفئات المهمّشة تقليديا. وتابع المكتب مداولات الجمعية التأسيسية وأعمال لجانها المعنية في مجال بإعداد الدستور الجديد.

دال – الإعلام

١٨ – واصلت وحدة الإعلام والترجمة رصد وسائط الإعلام والتعاون معها لنشر المعلومات ذات الصلة بعمل البعثة وتصحيح المعلومات بشأن مجموعة من القضايا.

هاء – السلامة والأمن

١٩ – كانت الحالة الأمنية في كاتماندو هادئة ومستقرة عموما خلال الفترة المشمولة بالتقرير، على الرغم من الاشتباكات التي حدثت خلال الإضراب العام الذي دعا إلى تنظيمه الحزب الشيوعي النيبالي الموحد – الماوي في مطلع أيار/مايو. وتم تفجير ثلاث عبوات ناسفة صغيرة موزعة في أنحاء مختلفة خارج المركز الدولي للمؤتمرات، الذي تقع فيه مكاتب البعثة والجمعية التأسيسية، إلا أنها لم تتسبب في أي إصابات أو أضرار في الممتلكات. ولكن أصيب خمسة مدنيين بجروح جراء انفجار عبوة ناسفة وُضعت بالقرب من دار رعاية للمسنين في كاتماندو. ولم يتعرّض موظفو البعثة أو ممتلكاتها إلى تهديدات مباشرة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، لكن مجموعة غير معروفة أحرقت في ١٩ تموز/يوليه دمية تمثل ممثلتي في نيبال في مدينة بيرغوني الواقعة في المنطقة الوسطى، وذلك كرد فعل، حسب ما تردد، على ”الورقة غير الرسمية“ المتعلقة بإدماج أفراد الجيش الماوي وتأهيلهم.

واو – دعم البعثة

٢٠ – واصل عنصر الدعم في البعثة، الذي يعمل تحت وطأة الضغوط الناجمة عن قصر ولايته، تقديم الخدمات اللوجستية والأمنية والطبية للبعثة في سياق الأنشطة التي تضطلع بها جميع أنحاء منطقة البعثة، مع إعطاء الأولوية للمعسكرات. وحتى ٢٤ آب/أغسطس ٢٠١٠، بلغ عدد العاملين في البعثة ٢٤٨ موظفا من العدد المأذون به البالغ ٢٧٨ موظفا. وتمثل نسبة النساء ٣٥,٣ في المائة من الموظفين المدنيين الذين يبلغ عددهم ١٨٣ موظفا. وتمثل نسبة النساء ٣٥,٢ في المائة من الموظفين الفنيين و ٢٦,٥ في المائة من الموظفين الإداريين. وحاليا، يضم فريق مراقبي الأسلحة العاملين مع البعثة، والبالغ عددهم ٧٢ مراقبا، ٣ نساء. ويتوقف مستوى تمثيل النساء في هذا المجال على المرشحين الذين تعيّنهم الدول الأعضاء. وكانت الجهود التي بذلتها البعثة لاستقدام موظفين وطنيين من الطوائف المُهمّشة تقليدياً مثمرة، حيث بلغت نسبتهم ٣٩,٢ في المائة من الموظفين الوطنيين، البالغ عددهم ١٢٣ موظفا، وتمثل نسبة النساء ٣٧,٥ في المائة منهم.

رابعا – حقوق الإنسان

٢١ – في حزيران/يونيه، اتفقت الحكومة ومفوضية حقوق الإنسان على تجديد الاتفاق المتعلق بالمكتب القطري للمفوضية لمدة سنة، وعلى إغلاق جميع المكاتب الموجودة خارج كاتماندو تدريجيا. ووافقت المفوضية على مواصلة التعاون مع اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في نيبال وعلى بناء قدرات منظمات المجتمع المدني. وتلقى المفوض السامي من الحكومة ضمانات بأن في وسع المفوضية المضي في ممارسة ولايتها بشكل مستقل لرصد حالة حقوق الإنسان في نيبال وتقديم تقارير عنها، وزيادة أماكن الاحتجاز، دون أي قيد، وإجراء مقابلات على انفراد مع المحتجزين، والوصول إلى جميع القطاعات الحكومية والحصول على الوثائق الرسمية التي تطلبها.

٢٢ – ورغم التعهدات المتكررة التي قطعتها الحكومة والحزب الشيوعي النيبالي الموحد – الماوي، لم يُحرز أي تقدم ملموس على صعيد محاسبة الأفراد الذين ينتهكون حقوق الإنسان. ويواصل الجيش النيبالي تجاهل الأمر بإلقاء القبض على الضابط المتهم بتعذيب الفتاة ماينا سونوار، البالغة من العمر ١٥ سنة، وقتلها في عام ٢٠٠٤. وأفيد بأن الجيش النيبالي برّأه في محكمة التحقيق التي أنشأها للبحث في ملابسات إعادة هذا الضابط إلى وطنه من بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد في عام ٢٠٠٩. ومن جانبها، ما زالت قيادة الحزب الشيوعي النيبالي الموحد – الماوي تمتنع عن التعاون مع التحقيقات الجنائية في الجرائم التي يُزعم أن كوادرها ارتكبوها أثناء النزاع ومنذ اندلاعه، بما في ذلك قتل ٣٦ مدنيا في عملية تفجير حافلة للنقل العام في مقاطعة شيتوان في عام ٢٠٠٥ وعمليات القتل الأخرى.

٢٣ – وواصلت آلية الأمم المتحدة للرصد عملها للتحقق من مدى تقيد الحزب الشيوعي النيبالي الموحد – الماوي بما تعهد به في خطة العمل التي وقعها في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ مع الحكومة من أجل القيام رسميّا، بتسريح أفراد الجيش الماوي الذين اتضح أثناء عملية التحقق التي أُجريت في عام ٢٠٠٧، أنهم لا يستوفون الشروط لكونهم قاصرين ومجنَّدين حديثًا. وتشرف على هذه الآلية مفوضية حقوق الإنسان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وتقدم لها الخدمات الاستشارية وحدة حماية الطفل التابعة للبعثة. وتم الإعراب عن الخوف على سلامة الطفلة المحاربة السابقة المسجَّلة لدى الأمم المتحدة التي تحدثت أمام مجلس الأمن عن تجربتها. إذ إن وسائط الإعلام الحكومية في نيبال أعلنت عن اسمها الحقيقي، ويقال إنها تعرّضت لتهديدات من قِبل أفراد الجيش الماوي، إلا أن الآلية أكدت عدم تعرُّض هذه الفتاة للمزيد من المضايقات.

خامسا – التنسيق مع فريق الأمم المتحدة القطري

٢٤ – ما زالت الحالة الاقتصادية تتأثر سلبا بالمأزق السياسي الذي يشهده البلد. وفي انتظار تشكيل حكومة جديدة، قدّم وزير المالية مشروع قانون ماليا خاصا بدلا من الميزانية في تموز/يوليه. وهذا الإجراء المستخدَم في حالات الطوارئ، الذي استُخدم أيضا في فترة ٢٠٠٩-٢٠١٠، يجبر الحكومة تلقائيا استخدام ثلث ميزانية السنة السابقة كترتيب انتقالي، إلا أنه يضع السلطة التنفيذية في مواجهة عدة تحديات. وقد خطت الحكومة المنتهية ولايتها خطوات هامة في إعداد خطة الثلاث سنوات المقبلة (٢٠١٠- ٢٠١٣) التي تتمحور حول الشعار الرئيسي: ''العمالة في صميم التنمية الشاملة''.

٢٥ – وبدعم من فريق الأمم المتحدة القطري، أعدت الحكومة آخر تقرير مرحلي لها عن الأهداف الإنمائية للألفية الذي أشار إلى أنه، على الرغم من القلاقل السياسية، تم تسجيل تقدم ملموس نحو تحقيق معظم الأهداف الإنمائية للألفية وخاصة الأهداف المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وصحة الطفل والصحة النفاسية ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا وغيرهما من الأمراض. ولكن، استنادا إلى اتجاه الأمور حاليا، ستجد نيبال صعوبة في تحقيق بعض الأهداف ومن بينها القضاء على الفقر المدقع والجوع وكفالة الاستدامة البيئية. ومما يبعث على القلق الشديد هو ما إذا كان التقدم الذي سيُحرز من الآن وحتى عام ٢٠١٥ ستفيد منه بشكل أكثر إنصافا جميع مقاطعات نيبال البالغ عددها ٧٥ وجميع الفئات العرقية والطبقات الاجتماعية وبين النساء والرجال، بهدف ضمان تحقيق التنمية التي تعزز السلام. وإن الشركاء في التنمية، تعزيزا منهم لفعالية الدعم الذي يقدمونه لعملية السلام، واصلوا العمل على إعداد استراتيجية شاملة لتحقيق السلام والتنمية، ستُنجز بحلول شهر أيلول/سبتمبر. وتعد هذه الاستراتيجية بالاشتراك مع المؤسسات المالية الدولية والجهات المانحة الثنائية وبالتشاور مع الحكومة والشركاء المحليين. وهذه الاستراتيجية التي يسّر إعدادها المنسق المقيم للأمم المتحدة بالتنسيق مع البعثة والفريق القطري، حددت أولويات التنمية التي تستجيب لعناصر اتفاق السلام الشامل على المدى القصير والمدى الطويل.

٢٦ – وإن برنامج إعادة التأهيل المشترك بين الوكالات المخصص للأفراد الـ ٨٠٠ ٤ الذين لم يستوفوا الشروط لأنه تم التأكد من أنهم قاصرون أو مجنّدون حديثا وتم تسريحهم من الجيش الماوي في وقت سابق من عام ٢٠١٠ مضى على امتداد الفترة المشمولة بالتقرير، يستقبل مقدمي طلبات جددا. وهذا البرنامج الذي تديره اليونيسيف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة العمل الدولية، يُسدي المشورة ويقدم الدعم على الصعيد المحلي ويقدم برامج لإعادة التأهيل. وحتى الآن، اتصل ٠٠٠ ٢ من

الأفراد المسرَّحين (٥٠ في المائة من مجموع المستوفين الشروط) بالبرنامج، و ٨٠٠ فرد منهم يتابعون حاليا الحلقات الدراسية. وتقدم الآن المساعدة للدفعة الأولى من المتخرجين البالغ عددهم ١٩٤ للعثور على عمل.

٢٧ - ولا تزال الاحتياجات الإنسانية وحالات الهشاشة الحادة تثير قلقا بالغا في نيبال، خاصة وأن الجوع وسوء التغذية بصدد التحول إلى أزمة صامتة. وبسبب معدلات التضخم التي ناهزت ١٤ في المائة في عام ٢٠١٠، تجاوزت أسعار الأغذية المستويات المسجّلة في أوج أزمة الغذاء العالمية التي حدثت عام ٢٠٠٨، فأصبح الأشخاص الذين هم أصلا ضحايا لانعدام الأمن الغذائي في مواجهة تهديدات أكبر. وتمكن برنامج الأغذية العالمي من جمع ٧٣ مليون دولار (٩٥ في المائة من المبلغ الذي طلب تقديمه في إطار النداء الإنساني الذي وجهه) من مصادر أخرى، منها مبلغ ٣٦ مليون دولار تعهدت بتقديمها حكومة نيبال بتمويل من البنك الدولي. وستُخصَّص جميع هذه الأموال للأنشطة التي تركز على مجموعة من البرامج القصيرة والمتوسطة الأجل في مجالي الأمن الغذائي/الزراعة لتقديم المساعدة إلى حوالى ٢,٢ مليون نسمة في نيبال. وساعدت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة حوالى ١١١ ١٠٣ أسرة معيشية في ١٠ مقاطعات تواجه انعدام الأمن الغذائي لتلبية احتياجاتها من البذور للموسم الزراعي خلال فصل الصيف. وفي نهاية عام ٢٠٠٩، خصص الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ مبلغا قدره ٦ ملايين دولار لدعم أنشطة المعونة الغذائية، ومن المقرر تخصيص اعتماد إضافي في عام ٢٠١٠ من الصندوق في إطار حالات الطوارئ غير المموَّلة بالقدر الكافي، وذلك لتقديم المزيد من المساعدات المالية للأنشطة الإنسانية في البلد.

سادسا – ملاحظات

٢٨ – ما زالت عملية السلام في نيبال تراوح مكانها، والدلائل على احتمال التوصل إلى توافق في المستقبل قليلة. فالأطراف الرئيسية منشغلة بانشقاقات داخلية عميقة وبمسألة تقاسم السلطة. وفي حين أن تمديد ولاية الجمعية التأسيسية لفترة عام جنبت البلد فراغا خطيرا في السلطة، فإن ثلاثة أشهر مضت دون إحراز أي تقدم ملحوظ في عملية السلام.

٢٩ – ومضت البعثة في تنفيذ طلب مجلس الأمن منها العملَ مع الأطراف لوضع الترتيبات اللازمة لمغادرتها البلد. وشدد ممثلو جميع الأحزاب الرئيسية الذين تحاورت معهم على أنهم لا يرون بديلا اليوم من مهام آلية الرصد التي تتولاها البعثة. وإن البعثة، للمساعدة على خلق الظروف التي تمكنها من إنهاء مهامها، دأبت على حث الأطراف وبجهد على الاتفاق على التدابير التي يمكن اعتمادها على المدى القصير، وقدمت لهذا الغرض مقترحات تراوحت بين اتخاذ خطوات معينة لتحسين ترتيبات الرصد وتعزيز الجاهزية لإدماج أفراد الجيش الماوي وتأهيلهم. وأعدت البعثة ورقة غير رسمية لبدء النقاشات، فتسربت للصحافة وأسيئ تفسيرها، مما أثار موجة من الانتقادات للبعثة بتهمة تجاوزها مضمون ولايتها، بما فيها، للأسف، انتقادات من جانب أرفع المسؤولين الحكوميين مستوى.

٣٠ – وعلى الرغم من الجهود الدؤوبة التي بذلتها البعثة، أُحرز تقدم لا يذكر في مجال تهيئة الظروف المناسبة لمغادرتها، إذ إن المأزق السياسي حال دون قيام التعاون اللازم بين الأطراف. ومُددت فترة ولاية البعثة حتى الآن ست مرات على أساس توقّع لم يتحقق وتعهد من الحكومة بإنجاز المهام الرئيسية المتبقية لتحقيق عملية السلام. وأضحت هذه التعهدات غير قابلة لأن تترجم إلى أفعال بسبب غياب أي نهج توافقي. وعقب استقالة رئيس الوزراء، مدهاف كومار نيبال، في نهاية حزيران/يونيه، شجعت الأطراف على تكثيف جهودها من أجل تشكيل حكومة توافقية، و لم يتبدد أملي هذا حتى تاريخ إعداد هذا التقرير.

٣١ – وتجدر الإشارة إلى أن اتفاق السلام الشامل وُضع أصلا تجسيدا لنية حل المسائل الخلافية عبر تشكيل حكومة توافقية تضم الطرفين المشاركين في عملية السلام. واستند هذا الاتفاق إلى تعهدات من الطرفين بحل هذه المسائل، من بينها إدماج الجيش الماوي وتأهيلهم، بحل هذه المسائل عن طريق اللجنة الخاصة، وإلى خطة عمل وضعها مجلس الوزراء لفتح باب الانضمام إلى الجيش النيبالي أمام الجميع، وتحديد الحجم الذي ينبغي أن يكون عليه، وتطويره كجيش وطني لا يستثني أحدا، وتدريبه بحيث يحترم معايير وقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان. وحثت البعثة مرارا وتكرارا على التحرك لمعالجة هاتين النقطتين، قبل انتخابات الجمعية

التأسيسية وبعدها، ودأبت على التنبيه من أن عدم معالجة مسألة مستقبل الجيشين على وجه السرعة سيخلف تداعيات خطيرة على مكاسب عملية السلام التي تحققت بعد جهود شاقة.

٣٢ - ويرى العديد أن البعثة تساهم في الحفاظ على حالة الهدوء المتواصل وعلى الحيلولة دون تصاعد التوتر، وذلك بفضل وجودها وبفضل فاعلية نظام رصد الأسلحة وحل النزاعات. كما أن وجودها في البلد، الذي يتصور البعض أنه دائم، قد يعتبر أمرا مفروغا منه، وكثيرا ما وقعت البعثة ضحية لخلافات تجاوزت معالجتها حدود ولايتها. وعلى غرار ما ذكرت آنفا، إن من مصلحة الأمم المتحدة أن تنجز البعثة المهام المكلفة بها وأن تنهي أعمالها في نيبال.

٣٣ - ومنذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ وافق المجلس على طلبين لتمديد ولاية البعثة لفترة أربعة أشهر. وإني لا أؤيد تمديد ولايتها لمرات عديدة في هذا الجو الذي تتعرض فيه إلى سيل من الانتقادات غير المبررة تشل قدرتها على العمل. وإن عمليات التمديد هذه لفترات قصيرة تخلق للبعثة مشاكل إدارية، وهي في الوقت نفسه لم تساهم بشكل ملموس في تسريع عجلة اتخاذ القرارات السياسية اللازمة لكي تنجز البعثة أعمالها.

٣٤ - وإن الوضع السائد حاليا في نيبال التي تحكمها حكومة تصريف أعمال، وينصب فيها تركيز الأحزاب السياسية على تشكيل الحكومة لم يفض إلى فتح نقاشات متواصلة بشأن دور البعثة المستقبلي. في ظل هذه الظروف، أوصي بأن يمدد المجلس الولاية الحالية للبعثة ليتسنى إجراءُ النقاشات اللازمة مع الحكومة المشكّلة قانونا.

٣٥ - أما إذا لم تؤد هذه النقاشات إلى توضيح دور البعثة ولا إلى احتمال توصل الطرفين المشاركين في اتفاق السلام الشامل والاتفاق بشأن رصد إدارة الأسلحة والجيشين إلى توافق بشأن الوفاء عمليا وفي إطار زمني محدد بتعهداتهما المتعلقة بالجيشين وبالإنهاء التدريجي لمهام الرصد التي تقوم بها البعثة، فإني سأقترح على المجلس اتخاذ تدابير أخرى من بينها احتمال إنهاء ولاية البعثة.

٣٦ - إني لا أقلل من خطورة المصاعب التي يواجهها الطرفان لوضع التغييرات الأساسية المتفق عليها في اتفاق السلام الشامل موضع التطبيق. غير إني أعتقد وبشكل راسخ أنه ينبغي، في هذه المرحلة المفصلية التي تمر بها عملية السلام، التغلب على هذه المصاعب عبر التوافق والتفاوض. ولتحقيق ذلك، أدعو الطرفين إلى بذل المزيد من الجهود في إطار حوار سياسي جدي ومتواصل. فأمام الزعماء الوطنيين إما خيار المضي في عدم تحريك أي ساكن أو خيار إعطاء زخم جديد لإحراز تقدم. ومع مرور الوقت وفي ظل الأوضاع السياسية الحالية التي تزيد من مخاطر انتهاك الاتفاقات السابقة، يتعين على جميع الأطراف بذل جهود حثيثة

لاحترام هذه الاتفاقات، مع التشديد بشكل خاص على ما أطلقته من تعهدات بشأن الأفراد المسلحين التابعين للحكومة وللماويين.

٣٧ - وأود أن أعرب لأعضاء مجلس الأمن وسائر الدول الأعضاء عن تقديري لهم للمساعدة التي ما زالوا يقدمونها لنيبال، وللأمم المتحدة لما تبذله من جهود دعما لعملية السلام في نيبال. كما أود أن أشكر ممثلتي كارِين لاندغرن ومعاونيها والمنظمات الشريكة التي تعمل في نيبال على ما أبدته من تفان في عملها.